المبحث الخامس

أحكام الهمزتين الملتقيتين متحركتين في كلمتين

إذا التقت همزتان متحركتان منفصلتين ، أي : من كلمتين فإن ثانيتهما إما أن تكون بعض الكلمة الثانية ، بحيث تقع في أولها ، وإما أن تكون زائدة كـ «همزة المضارعة » و « همزة الوصل » فإن كانت بعض الكلمة الثانية فإن الهمزة الأولى إما أن تكون بعض الكلمة الأولى ، بحيث تقع في طرفها ، وذلك نحو : « جَاءَ أَحْمَدُ » ، وإما أن تكون مستقلة ، بحيث تعد مع ما بعدها كالكلمة الواحدة ، ويعنى بها « همزة الاستفهام » ، وذلك نحو : « أَأَنْتَ مُوقِنٌ ؟» ، وإما أن تكون زائدة في حكم المستقلة ، ويُعْنَى بها « همزة المضارعة » ، إذ إن الفعل المضارع إنما يحصل بزيادة حرف المضارعة على الفعل الماضي ، وذلك نحو : «أَؤُمُّ» و « أَئِنُّ » .

وإن كانت الهمزة الثانية زائدة فإن الهمزة الأولى لا تكون إلا « همزة الاستفهام » ، وذلك نحو : « أَأُحَدِّثُكَ ؟» ، ونحو : « أَأَلْحَقُّ أَنَّ أَخَاكَ آتٍ ؟ ».

من ذلك ندرك أن التقاء الهمزتين متحركتين من كلمتين بتحقيق في ثلاث صور ، وقد اختلفت آراء النحويين والقراء في أحكامها في كل صورة منها ، وتفصيل ذلك ما يلي :

أولا : أحكام الهمزتين الملتقيتين متحركتين وكل منهما بعض كلمة:

الهمزتان الملتقيتان متحركتين من كلمتين ، أولاهما تقع في طرف الكلمة الأولى ، والأخرى تقع في صدر الكلمة الثانية إما أن تتفقا في الحركة ، وإما أن تختلفا فيها ، فالمتفقتان في حركة واحدة إما أن تكونا مفتوحتين ، أو مكسورتين ، أو مضمومتين ، فالمفتوحتان كما في نحو قول الله ـ تعالى ـ : ﴿ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ [1] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ حَتَّىٰ جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾ [2] ، والمكسورتان كما في قول الله ـ تعالى ـ :

---

(١) سورة محمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ : من الآية ١٨.

(٢) سورة الحديد : من الآية ١٤.

﴿ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ (١) ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِۚ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ ﴾ (٢) ، والمضمومتان كما في نحو قوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَلَيۡسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءُۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾ (٣) ، ومثل ذلك في القرآن الكريم كثير .

والمختلفتان في الحركة إما أن تكون أولاهما مفتوحة والأخرى مكسورة ، كما في نحو قول الله ـ تعالى ـ : ﴿ أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ حَضَرَ يَعۡقُوبَ ٱلۡمَوۡتُ ﴾ (٤) ، وإما أن تكون أولاهما مكسورة والأخرى مفتوحة،كما في نحو قوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا ﴾ (٥) ، وإما أن تكون الأولى مفتوحة والأخرى مضمومة ، كما في نحو قوله ـ تعالى ـ : ﴿ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةٗ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾ (٦) ، وإما أن تكون الأولى مضمومة والأخرى مفتوحة ، كما في قوله ـ تعالى ـ : ﴿ ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعۡدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُ ﴾ (٧) ، وإما أن تكون أولاهما مضمومة والأخرى مكسورة ، كما في قوله ـ تعالى ـ : ﴿ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ (٨) ، والتقاء الهمزتين على هذا النحو في القرآن الكريم كثير ، وذكر ابن الجزرى: أن كون أولى الهمزتين مكسورة والثانية مضمومة لم يرد لفظه في القرآن الكريم وإنما ورد معناه ، وذلك في نحو قول الله ـ تعالى ـ : ﴿ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ ﴾ (٩) ، والمعنى : وَجَدَ عَلَى الْمَاءِ أُمَّةً (١٠).

---

(١) سورة البقرة : من الآية ٣١.
(٢) سورة الأحزاب : من الآية ٣٢.
(٣) سورة الأحقاف : من الآية ٣٢.
(٤) سورة القرة : من الآية ١٣٣.
(٥) سورة القرة : من الآية ٢٨٢.
(٦) سورة المؤمنون : من الآية ٤٤.
(٧) سورة فصلت : من الآية ٢٨.
(٨) سورة البقرة : من الآية ١٤٢.
(٩) سورة القصص : من الآية ٢٣.
(١٠) انظر : النشر ١/ ٣٨٨.

وللنحويين والقراء في أحكام هاتين الهمزتين من حيث التحقيق والتخفيف خمسة مذاهب ، بيانها ما يلي :

١ـ ذهب بنو تميم إلى تحقيق الهمزتين معا [١] ، وهو الأصل في اللغة ، والتحقيق ـ ها هنا ـ أحسن ما يكون ، لأن احتمال الثقلين في لفظين منفصلين أهون [٢].

وهذا المبدأ قرأ به ابن ذكوان ، وابن عامر ، وأهل الكوفة : (حمزة ، وعاصم، والكسائي)، وكذا روح ، وخلف ، ووافقهم الحسن، والأعمش [٣].

٢ـ ذهب الخليل وسيبويه وأكثر النحويين ، وكذا جمهور القراء إلى تحقيق الهمزة الأولى ، وتسهيل الثانية بين بين [٤] وهذا المذهب أشف المذاهب وأقيسها، لأن التخفيف يلزم الهمزة الثانية لكون الثقل قد تضاعف بها [٥] .

وقد قرأ بهذا المذهب نافع ، وابن كثير ، وهشام ، وغيرهم من جمهور القراء [٦] ، حيث حققوا الهمزة الأولى في الآيات المذكورة ، ونحوها ، وخففوا الثانية بجعلها بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة ، وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة ، وبين الهمزة والواو إن كانت مضمومة [٧].

٣ـ ذهب أبو عمرو بن العلاء إلى تسهيل الهمزة الأولى بين بين لكونها آخر الكلمة الأولى إذ الأواخر محل التغيير ، وتحقيق الهمزة الأخرى لكونها صدر الكلمة الثانية ، وما كان في صدر الكلمة أحرى أن يحافظ عليه باستحفاظ صورته الأصلية [٨] ، واحتج لذلك بأن التقاء الهمزتين من كلمتين يشبه التقاء

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٥٥١ (هارون) ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٢٠.

(٢) انظر : المستوفي في النحو ٢/ ٢١٥ ، وشرح الشافية ٣/ ٦٥ ، والكشف ١/ ٧٣.

(٣) انظر : المستوفي ٢/ ٢١٥ ، والكشف ١/ ٧٣، والنشر ١/ ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، والإتحاف : ص ٥٢, ٥٣.

(٤) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤٩ (هارون) ، والمقتضب ١/ ١٥٩ ، والنشر ١/ ٣٨٨.

(٥) انظر : المقتضب ١/ ١٥٩ ، والمستوفي ٢/ ٢١٦ ، وشرح المفصل ٩/ ١١٨.

(٦) انظر : المستوفي ٢/ ٢١٦، والكشف ١/ ٧٣ ، والإتحاف ص ٥٢, ٥٣

(٧) انظر : الكشف ١/ ٧٣.

(٨) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤٩ ، والمقتضب ١/ ١٥٨، والمستوفي ٢/ ٢١٦ ، وشرح المفصل ٩/ ١١٨ ، وشرح الشافية ٣/ ٦٥.

الساكنين من كلمتين ، إذ التغيير يقع على الأول منهما دون الثاني ، كما في نحو: « ذَهَبَتِ الْهِنْدَاتُ » ، حيث كسرت « تاء التأنيث » لالتقائها ساكنة مع حرف التعريف الساكن في صدر الكلمة التي وليتها ، ومن ثم تخفف الهمزة الأولى بالتسهيل بين بين دون الثانية [١] .

وهذا المذهب قرأ به أبو عمرو ، والبزي ، وقالون [٢] ، ففي الآيات المذكورة، ونحوها خففوا الهمزة الأولى بتسهيلها بين الهمزة و« الألف » ، أو « الياء » ، أو « الواو » ، بحسب حركتها وحققوا الهمزة الثانية .

٤ـ ذهب أهل الحجاز إلى تخفيف الهمزتين معا ، وذلك بحذف الهمزة الأولى ، وإبدال الثانية حرف مد صريح بحسب حركة الهمزة الأولى ، فتبدل « ألفا » إذا كانت الأولى مفتوحة ، نحو : « جَااشْرَاطُهَا » ، وتبدل « ياء » إذا كانت الهمزة الأولى مكسورة ، نحو : « مِنَ النِّسايِنِ اتَّقَيْتُنَّ » ، وتبدل « واوا » إذا كانت الهمزة الأولى مضمومة ، نحو : « يَشَا وِلَى ... » [٣] ، وقرأ بهذا المذهب ورش ، وقنبل [٤].

٥ـ ذهب بعض النحويين إلى تخفيف الهمزة الأولى بحذفها وتحقيق الثانية ، أو تخفيف الثانية بحذفها وتحقيق الأولى ، فيجتزأ بالهمزة المحققة عن الأخرى المحذوفة، وذلك إذا اتفقت الهمزتان في الحركة ، بأن تكونا مفتوحتين ، فيقال : «جَا أَشْرَاطُهَا » و « جَاءَ شْرَاطُهَا » ، أو مكسورتين، فيقال : « هَؤُلَا إِنْ كُنْتُمْ» و: « هَؤُلَاءِ نْ كُنْتُمْ » أو مضمومتين ، فيقال : « أُولَيَا أُولَئِكَ » و«أُولِيَاءُ وَلِئِكَ »، فإذا اختلفتا في الحركة فإن التخفيف يكون بحذف الهمزة الثانية فقط ، وتحقق الهمزة الأولى ، وذلك نحو : « شُهَدَاءَ ذْ حَضَرَ » ، و « مِنَ النِّسَاءِ نْ تَضِلَّ » ، و « جَزَاءُ عْدَاءِ اللهِ »، و « يَشَاءُ لَى ... » [٥] .

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١١٨.

(٢) انظر : التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني : ص ٣٣ ، مكتبة المثنى ببغداد ، وانظر الإتحاف : ص ٥١.

(٣) انظر : شرح المفصل ٩/ ١١٩ ، وشرح الشافية ٣/ ٦٥, ٦٦ .

(٤) انظر : شرح الشافية ٣/ ٦٥, ٦٦ ، والإتحاف : ص ٦٥, ٦٦.

(٥) انظر : المستوفي ٢/ ٢١٨, ٢١٩.

وهذا المذهب قرأ به أبو عمرو ، وابن كثير ، والبزى ، وقالون [١].

ثانيا : أحكام الهمزتين الملتقيتين ، أولاهما « همزة المضارعة » :

إذا التقت همزتان متحركتان أولاهما همزة المضارع للمتكلم فإن الهمزة الأخرى التي تكون في صدر مدخولها ، وهو الفعل الماضي ، إما أن تكون « فاء الفعل » ، نحو : « أُؤُمُّ» مضارع الفعل : « أَمَّ » ، وإما أن تكون همزة « أَفْعَلَ » الزائدة ، نحو : « أُكْرِمُ » مضارع « أَكْرَمَ » وأصله : « أُؤَكْرِمُ » ، وفيما يلي بيان حكم هذه الهمزة من حيث التحقيق والتخفيف ، في الموضعين :

أ- حكم الهمزة الثانية « فاء الفعل » :

إن كانت الهمزة الثانية الملتقية مع همزة المضارعة « فاء الفعل » فإن أهل التخفيف قضوا بجواز تخفيفها بإبدالها حرف مد من جنس حركتها ، على سبيل الاستحسان ، مع تحقيق « همزة المضارعة » ، إذ إنها محققة أبدا ، والأصل ـ في ذلك ـ تحقيق الهمزتين .

وإنما يطرد ذلك في عدد من الأفعال ، لازمة كانت أو متعدية ، منها : « أُؤُبُّ» مضارع : « أَبَّ ، يَؤُبُّ » ، بمعنى : عَزَمَ وَتَجَهَّزَ وَتَهَيَّأَ [٢] ، و « أُؤُتُّ» مضارع « أَتَّهُ يَؤُتُّهُ أَتًّا » ، بمعنى : كَبَتَّهُ وَغَلَبَهُ بِالْحُجَّةِ [٣] ، و « أُؤُجُّ» مضارع : «أَجَّ يَؤُجُّ أَجًّا » ، بمعنى : أَسْرَعَ [٤] ، و« أُؤُشُّ» مضارع : أَشَّ يَؤُشُّ ، بمعنى : نَشَطَ وَتَحَرَّكَ [٥] و « أُؤُلُّ » : أَلَّ فِي سَيْرِهِ ، و« يَؤُلُّ » بمعنى : أَسْرَعَ ، واهْتَزَّ واضْطَرَبَ [٦] ، و « أُؤُمُّ » مضارع : أَمَّهُ يَؤُمُّه أَمًّا ، بمعنى : قصده [٧].

---

(١) انظر : المرجع السابق ٢/ ١١٩ ، والكشف ١/ ٧٥، والتيسير : ص ٣٣ ، والنشر ١/ ٣٨٢, ٣٨٣.

(٢) انظر : لسان العرب ١/ ٣ ، والقاموس المحيط ١/ ٣٥.

(٣) انظر : اللسان ١/ ٢٠ ، والقاموس ١/ ١٤١.

(٤) انظر : اللسان ١/ ٣٠، والقاموس ١/ ١٧٦.

(٥) انظر : اللسان ١/ ٥٨.

(٦) انظر : اللسان ١/ ١١١ ، والقاموس : ٣/ ٣١٩.

(٧) انظر : اللسان ١/ ١٣٢، والقاموس ٤/ ٧٥.

ففاء كل فعل من الأفعال المذكورة محركة بضمة عارضة ، إذ إن أصلها : « أَأْبُبُ » و « أَأْجُجُ » و « أَأْشُشُ » و « أَأْلُلُ » و « أَأْمُمُ » بهمزتين مفتوحة فساكنة بعدها مثلان أولهما مضموم ، والقياس يقتضي إبدال الهمزة الساكنة « ألفا» لانفتاح الهمزة قبلها ، إلا أن الاعتبار بإدغام المثلين مقدم على الإبدال ، لذلك نقلت ضمة أول المثلين إلى الهمزة الساكنة قبله ، ثم أدغم في ثانيهما ، فقيل : « أَؤُبُّ» و « أَؤُتُّ » و « أَؤُجُّ » و « أَؤُشُّ » و « أَؤُلُّ » و « أَؤُمُّ » ، بتحقيق الهمزتين ـ على الأصل ـ ، ويجوز تخفيف ثانيتهما بإبدالها « واوا » ـ استحسانا ـ ، لكونها مضمومة باعتبار الوضع ، فيقال : « أُوُبُّ » و « أُوُتُّ » و « أُوُجُّ » و « أُوُشُّ » و « أُوُمُّ » [١].

ومن الفعل المضارع المكسور « الفاء » نحو : « أَئِبُّ » مضارع أَبَّ يَئِبُّ أَبِيباً ، بمعنى : عَزَمَ أو : تَجَهَّزَ وَتَهَيَّأَ [٢] ، و « أَئِجُّ » مضارع : أَجَّ يَئِجُّ أَجِيجاً ، بمعنى : صَوَّتَ [٣] ، و « أَئِلُّ » مضارع : أَلَّ يَئِلُّ ، بمعنى : أَسْرَعَ ، واضْطَرَبَ [٤] ، و «أَئِنُّ » مضارع : أَنَّ الرَّجُلُ مِنَ الْوَجَعِ يَئِنُّ أَنًّا وأَنِينًا وأَنَّةً ، بمعنى : تَأَوَّهَ [٥] .

فكسرة فاء هذه الأفعال عارضة ، لأن الأصل ـ فيها ـ : « أَأْبِبُ » و «أَأْجِجُ » و « أَأْلِلُ » و« أَأْنِنُ » ، بهمزتين مفتوحة فساكنة بعدها مثلان أولهما مكسور ، نقلت كسرته إلى الهمزة الساكنة قبله توصلا إلى الإدغام لكون الاعتبار به مقدم ، ثم أدغم أول المثلين في ثانيهما فقيل : « أَئِبُّ » و « أَئِجُّ » و « أَئِلُّ » و « أَئِنُّ » ، بتحقيق الهمزتين ـ على الأصل ـ ويجوز تخفيف ثانيتهما بإبدالها « ياء » ـ استحسانا ـ ، لكونها مكسورة باعتبار الوضع ، فيقال : « أَيِبُّ » و « أَيِجُّ » و « أَيِلُّ » و « أَيِنُّ » [٦] .

---

(١) انظر : شرح التصريح ٢/ ٣٧٥.
(٢) انظر : لسان العرب ١/ ٣ ، والقاموس المحيط ١/ ٣٥.
(٣) انظر : اللسان ١/ ٣٠، والقاموس ١/ ١٧٦.
(٤) انظر : اللسان ١/ ١١١ ، والقاموس : ٣/ ٣١٩.
(٥) انظر : اللسان ١/ ١٥٤, ١٥٥ ، والقاموس ٤/ ١٩٤.
(٦) انظر : شرح التصريح ٢/ ٣٧٥.

والفعل المضارع المفتوح « الفاء » منه : « أَأَشُّ » مضارع : أَشَّ يَأَشُّ ، بمعنى : هَشَّ ، أي : ضَرَبَ الشَّجَرَ الْيَابِسَ بِالْعَصى لِيَتَسَاقَطَ وَرَقُهَا ، ذكره صاحب القاموس [١] ، و «أَأَشُّ» أصله : « أَأْشَشُ » ، بهمزتين ، مفتوحة فساكنة بعدها مثلان أولهما مفتوح ، وهما « الشِّينَانِ » ، نقلت فتحة الشين الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها ليتيسر الإدغام ، ثم أدغمت في الشين الأخرى ، فقيل : « أَأَشُّ » ، بهمزتين محققتين ، ويجوز تخفيف ثانيتهما بإبدالها « ألفا » ـ استحسانا ـ لانفتاحها باعتبار الوضع ، فيقال : « آشُّ » .

وإنما جاز تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها حرف علة ـ في هذا الموضع ـ لسببين :

(أحدهما) : تشبيه « همزة المضارعة » بـ « همزة الاستفهام » ، إذ إن كلا منهما يدل على معنى زائد على أصل الكلمة ، فلما جاز إبدال الهمزة الملتقية مع همزة الاستفهام « ألفا » في نحو : « أَأَنْتَ » و « ياء » في نحو : « أَئِذَا » ، و «واوا» في نحو : « أَؤُلْقِيَ » ، فكذلك الهمزة الثانية الواقعة « فاء الفعل » بعد همزة المضارعة ، الملتقية معها .

و (السبب الآخر) حمل همزة المضارع للمتكلم على بقية أحرف المضارعة ، إذ يجوز تخفيف الهمزة الواقعة « فاء الفعل » بعدها ، بإبدالها حرف علة ، كما في نحو : « يُومِنُ » و « تُومِنُ» و « نُومِنُ » ، ونحو : « يَئِنُّ » و « تَئِنُّ » و « نَئِنُّ »، فلما جاز ذلك في بقية أحرف المضارعة ، حملت عليها « همزة المضارع للمتكلم » فجاز تخفيف الهمزة الواقعة « فاء الفعل » ، الملتقية معها ، بإبدالها حرف علة بحسب حركتها [٢] .

هذا ...

وتجدر الإشارة إلى أن التقاء الهمزتين على هذا النحو لم ترد له ألفاظ في القرآن الكريم ، وكذلك لالتقائهما في الموضع التالي .

---

(١) انظر : القاموس المحيط ٢/ ٢٥٩، ٢٩١.

(٢) انظر : حاشية الصبان ٤/ ٤٢١، وحاشية الخضري ٢/ ٤٤٤.

ب- حكم تخفيف الهمزة الزائدة الملتقية مع « همزة المضارعة » :

أجمع النحويون على وجوب تخفيف همزة « أَفْعَلَ » الزائدة ، الملتقية مع همزة المضارع للمتكلم ، وذلك بحذفها ، كما في نحو : «أُكْرِمُ » مضارع : « أَكْرَمَ» ، و « أُحْسِنُ » مضارع « أَحْسَنَ » ، و « أُرْسِلُ » مضارع « أَرْسَلَ » ، والأصل فيها : « أُوَكْرِمُ » و : «أُوَحْسِنُ » و « أُأَرْسِلُ » ، بهمزتين متحركتين ، أولاهما « همزة المضارعة » المضمومة ، وهي في حكم الكلمة المستقلة ، والأخرى همزة « أَفْعَلَ » الزائدة ، فلما التقتا فيما هو - في الظاهر - كلمة واحدة، وهو « الفعل المضارع » كُرِهَ أن يثقل صدره باجتماع الهمزتين المتحركتين فوجب التخلص من ذلك بحذف الهمزة الثانية ، لأن الثقل جاء منها، ولدلالة الأولى على المضارعة ، فضلا عن كونها طارئة على همزة « أَفْعَلَ » ، والحكم للطارئ ، ومن ثم حققت ، ووجب تخفيف الهمزة الثانية « الزائدة » بحذفها ، فقيل : « أُكْرِمُ » و « أُحْسِنُ » و « أُرْسِلُ » ، ونحو ذلك ، ثم جعل الحكم عاما فوجب حذفها بعد بقية أحرف المضارعة حملا لها على المضارع المبدوء بالهمزة ، طردا للباب على وتيرة واحدة ، فقيل : « يُكْرِمُ » و « تُكْرِمُ » و « نُكْرِمُ » و « يُحْسِنُ » و « تُحْسِنُ » و « نُحْسِنُ » و « يُرْسِلُ » و «تُرْسِلُ » و « نُرْسِلُ » وحمل عليه - أيضا - ما اشتق من هذه الأفعال ونحوها ، كاسم الفاعل واسم المفعول ، فقيل : « مُكْرِمٌ » و « مُكْرَمٌ » و « مُحْسِنٌ » و «مُحْسَنٌ إِلَيْهِ » و « مُرْسِلٌ » و « مُرْسَلٌ إِلَيْهِ » ، ونحو ذلك [1] .

ثالثا : أحكام الهمزتين المتلقيتين ، أولاهما « همزة الاستفهام » :

إذا كانت أولى الهمزتين الملتقيتين « همزة الاستفهام » فإن الهمزة الأخرى إما أن تكون بعض الكلمة الثانية ، بحيث تقع في صدرها ، وإما أن تكون « همزة المضارعة » ، وإما أن تكون « همزة الوصل » .

---

(١) انظر اللباب ، للعكبري ٢/ ٣٥٨ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٩٥، ٣٦٩، وشرح الأشموني في حاشية الصبان ٤/ ٤٨٣.

وقد أجمع النحويون والقراء على تحقيق « همزة الاستفهام » في كل المواضع ، أما الهمزة الثانية فإن لهم مذاهب وآراء مختلفة في حكمها من حيث التحقيق والتخفيف ، في كل موضع من المواضع الثلاثة المذكورة ، وإيضاح ذلك ما يلي:

أ- حكم الهمزة الثانية الواقعة في صدر الكلمة الملتقية مع « همزة الاستفهام » :

إذا التقت « همزة الاستفهام » مع همزة واقعة في صدر الكلمة التي تليها ، فإن للنحويين والقراء في حكم هذه الهمزة ثلاثة مذاهب ، مع إجماعهم على تحقيق « همزة الاستفهام » ، وبيان تلك المذاهب ما يلي :

١- ذهب بنو تميم إلى الجمع بين الهمزتين محققتين ، واحتجوا بأن التحقيق هو الأصل ، والتخفيف فرع عنه ، وبأن الهمزتين ـ ها هنا ـ أقل ثقلا ، لأنهما ليستا بمتلازمتين ، إذ إن أولاهما « همزة الاستفهام » ، وهي كلمة في تقدير الانفصال من الهمزة الثانية التي بدئت بها الكلمة الأخرى ، التالية لها ، فكل منهما قائمة بنفسها ، غير ملتصقة بالأخرى [(١)] ، فضلا عن أن ما بعد الهمزة الثانية أكثره ساكن ، كما في نحو:« أَأَنذَرْتَهُمْ » و « أَئِفْكًا»و« أَؤُلْقِيَ » و « أَأَلِهَتُنَا » ـ على ما سيأتي ـ ، فلو خففت الهمزة الثانية لَقَرُبَ ذلك من التقاء الساكنين مجتمعين ، وبخاصة إذا أبدلت « ألفا » ، فلما خيف ذلك وجب تحقيق الهمزتين معا للسلامة من التقاء الساكنين[(٢)]

وقيل : إن بني تميم قضوا ـ أيضا ـ بإدخال «ألف» بين الهمزتين المحققتين فرارا من التقائهما [(٣)].

وهذا المذهب قرأ به ابن زكوان ، وابن عامر ، وروح ، وأهل الكوفة (حمزة وعاصم ، والكسائي) ، ما ورد في القرآن الكريم من التقاء الهمزتين على هذا النحو ، وهو كثير ، منه قول الله ـ تعالى ـ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾؟ [(٤)] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ ﴾؟ [(٥)]،وقوله ـ تعالى

(١) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١١٨ ، والكشف ١/ ٧٣.
(٢) انظر : الكشف ١/ ٧٣.
(٣) انظر : شرح المفصل ٩/ ١٢٠.
(٤) سورة البقرة : من الآية ٦.
(٥) سورة آل عمران : من الآية ٨١.

ـ : ﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾؟ [١] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾؟ [٢] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾؟ [٣] وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ﴾؟ [٤] ، وقوله ـ ﷻ ـ: ﴿ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾؟ [٥] وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾؟ [٦] وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ﴾؟ [٧] وقوله ـ تعالى ـ ﴿ أَءُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا ﴾؟ [٨] فقد قرأ القراء المذكورون : « أَأَنذَرْتَهُمْ ؟» و « أَأَقْرَرْتُم؟ » و « أَأَنتَ ؟» و « أَأَعْجَمِيٌّ؟ » و « أَأَمِنتُمْ؟ » و « أَآلِهَتُنَا؟ » ، و « أَئِذَا؟ » و « أَئِنَّا؟ » و « أَئِفْكًا؟» و «أَؤُنْزِلَ؟ » و «أَؤُلْقِيَ؟ » ونحوها، بتحقيق الهمزتين مجتمعتين تارة ، وبإدخال «ألف» بينهما تارة أخرى [٩].

٢- ذهب أكثر العرب إلى تخفيف الهمزة الثانية بالتسهيل بين بين ، بحيث تجعل بين الهمزة و « الألف » إذا كانت مفتوحة كما في :« أَأَنذَرْتَهُمْ» و«أَأَقْرَرْتُمْ » و « أَأَنتَ » و « أَأَعْجَمِيٌّ » و« أَأَمِنتُم » و « أَآلِهَتُنَا » ، ونحو ذلك ، وتجعل بين الهمزة و « الياء » إذا كانت مكسورة كما في : « أَئِذَا » و « أَئِفْكًا » ، ونحوها ، وتجعل بين الهمزة و « الواو » إذا كانت مضمومة كما في : «أَؤُنْزِلَ» و « أَؤُلْقِيَ » ، ونحوها ، وقد احتجوا لذلك بأن أهل الحجاز استثقلوا تحقيق الهمزة المفردة فخففوها ساكنة نحو : « يُومِنَ » ، ومتحركة

---

(١) سورة الأنبياء : الآية ٦٢.
(٢) سورة فصلت : الآية ٤٤.
(٣) سورة الملك : من الآية ١٦.
(٤) سورة الزخرف : من الآية ٥٨.
(٥) سورة الرعد : من الآية ٥.
(٦) سورة الصافات : الآية ٨٦.
(٧) سورة ص : من الآية ٨.
(٨) سورة القمر : من الآية ٢٥.
(٩) انظر : المستوفي في النحو ٢/ ٢١٦ ، والكشف ١/ ٧٣, ٧٤ ، والنشر ١/ ٣٦٧, ٣٧٠.

نحو : « يُؤَاخِذُ » وتكريرها أعظم استثقالا ، فتخفيفها إذا تكررت أولى وأقيس ، واحتجوا ـ أيضا ـ بأن العرب وجميع القراء خففوا ثانية الهمزتين الملتقيتين إذا كانت ساكنة ، فأبدلوها حرف مد ـ وجوبا ـ ، كما في نحو : « آدَمَ » ، و « إِيثَارٍ » و « أُومِنُ » فتخفيفها إذا كانت متحركة أولى ، إذ المتحرك أقوى من الساكن [١]

وهذا المذهب قرأ به نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وأبو جعفر ورويس [٢] .

٣- ذهب أهل الحجاز إلى تخفيف الهمزة الثانية بتسهيلها بين بين ، مع إدخال « ألف » بينها وبين « همزة الاستفهام » المحققة ، فيقال « آأَنذَرْتَهُمْ » ، «آئِفْكًا » و « آأُلْقِيَ » ، وكذلك ما ورد مماثلا لذلك في الآيات المذكورة ، ونحوها ، واحتج أهل الحجاز لذلك بأن ، « همزة الاستفهام » مستقلة ، والهمزة الثانية مع كونها مسهلة بين بين فإنها تعد ـ في النية ـ همزة مقدم فيها بقاء الاستثقال على حاله مع التخفيف ، فأدخل بين الهمزتين ألفا ليكون حائلا بينهما ، ومانعا من اجتماعهما ، وهذا المبدأ اختاره أبو عمرو، وبه قرأ [٣] ، وقرأ به ـ أيضا ـ قالون عن نافع ، وهشام عن ابن عامر [٤].

ب- حكم « همزة المضارعة » الملتقية ثانية مع « همزة الاستفهام » :

إذا أدخلت « همزة الاستفهام » على جملة فعلية متصدرة بفعل مضارع مبدوء بالهمزة للمتكلم فإن همزة الاستفهام مفتوحة أبدا ، و « همزة المضارع» تكون مفتوحة أو مضمومة باتفاق ، ويجوز ورودها مكسورة عند جميع العرب إلا أهل الحجاز حيث منعوا ذلك ـ كما ذكر ـ ، وما ورد في القرآن الكريم من التقاء الهمزتين على هذا النحو ، تكون « همزة المضارعة» فيه ـ إما مفتوحة، كما في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ ﴾؟ [٥]، وقوله ـ تعالى ـ

---

(١) انظر . الكتاب ٣/ ٥٤٩، والكشف ١/ ٧٤، ٧٥، ٧٧

(٢) انظر . النشر ١/ ٣٦٧ـ ٣٧٠

(٣) انظر شرح المفصل ٩/ ١١٩، ١٢٠

(٤) انظر : الكشف ١/ ٧٤ ، والتيسير : ص ٣٢ ، والنشر ١/ ٣٧٠ ، والإتحاف : ص ٤٦.

(٥) سورة هود : من الآية ٧٢.

: ﴿ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ ؟[١] وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ لِيَبْلُوَنِي ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ﴾ ؟[٢] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ﴾ ؟[٣] ، وإما مضمومة ، كما في قوله ـ تعالى ـ : ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ﴾؟[٤] .

أما « همزة الاستفهام » فهي محققة بالإجماع ، وأما « همزة المضارعة » فإن للنحويين والقراء ـ فيها ـ المذاهب الثلاثة المذكورة في الموضع السابق ، وهي :

١- الجمع بين همزتي الاستفهام والمضارعة محققتين من غير فصل تارة ، وبإدخال «ألف» بينهما تارة أخرى ، وهو مذهب بني تميم[٥] ، وبه قرأ ابن ذكوان ، وأهل الكوفة (حمزة ، وعاصم ، والكسائي) ، حيث حققوا الهمزتين في الآيات المذكورة ونحوها ، وجمعوا بينهما بلا فصل تارة كما هو مذكور ، وأدخلوا « ألفا » بينهما تارة أخرى ، وذلك نحو « آَلِدُ » و « أَأَسْجُدُ » و « أَأَشْكُرُ » و « آَتَّخِذُ » و « آَؤُنَبِّئُكُمْ »[٦]

٢- تخفيف « همزة المضارعة » بالتسهيل بين بين ، بأن تجعل بين الهمزة و « الألف » في : « آَلِدُ » و « أَأَسْجُدُ » و « أَأَشْكُرُ » و « آَتَّخِذُ » ، ونحوها وتجعل بين الهمزة و« الواو » في نحو : « أَؤُنَبِّئُكُمْ » ، ذلك مع تحقيق « همزة الاستفهام » ، وهذا هو مذهب أكثر العرب ، وبه قرأ نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وهشام[٧]

٣- إدخال « ألف » بين الهمزة المحققة ، وهي « همزة الاستفهام » ، وبين الهمزة المسهلة ، وهي « همزة المضارعة » ، وهو مذهب أهل الحجاز ، واختيار أبي عمرو ، وبه قرأ الأمثلة المذكورة ، ونحوها ، وقرأ به ـ أيضا ـ قالون عن نافع ،

---

(١) سورة الإسراء : من الآية ٦١.
(٢) سورة النمل : من الآية ٤٠.
(٣) سورة يس : من الآية ٢٣.
(٤) سورة آل عمران : من الآية ١٥.
(٥) انظر : شرح المفصل ٩/ ١٢٠ ، والمستوفي ٢/ ٢١٥، ٢١٦، والكشف ١/ ٧٣، والإتحاف : ص ٤٤، ٤٥، ٤٩.
(٦) انظر : شرح المفصل ٩/ ١٢٠، والمستوفي ٢/ ٢١٥، ٢١٦، والكشف ١/ ٧٣، والإتحاف : ص ٤٤، ٤٥، ٤٩.
(٧) انظر : الكشف ١/ ٧٧ ، والإتحاف : ص ٤٤، ٤٥، ٤٩.

وهشام عن ابن عامر [١] .

ويقاس على ذلك « همزة المضارع المكسورة » عند من أجازوا فيها الكسر ، فيجوز فيها الأوجه المذكورة إذا التقت مع «همزة الاستفهام» ، فيقال : «أَإِخَالُ » و « أَإِعْلَمْ » و « أَإِحِبُ » ونحوها ، بتحقيق الهمزتين مجتمعتين ، أو بتسهيل « همزة المضارعة » بين بين ، ويقال :« آإِخَالُ » و «آإِعْلَمْ » و « آإِحِبُ » ، بإدخال « ألف» بين الهمزتين محققتين ، أو مع تسهيل « همزة المضارع » بين بين .

جـ- حكم « همزة الوصل » الملتقية ثانية مع « همزة الاستفهام » :

إذا كانت « همزة الاستفهام » مفتوحة أبدا ، فإن « همزة الوصل » حكمها أن تكون مكسورة أبدا ، إذ إنها زيدت وصلة إلى النطق بالساكن ، وإن أصلها الإسكان لكونها حرفا ، فلما تُخُيِّلَ سكونها مع سكون ما بعدها حركت بالحركة التي تجب لالتقاء الساكنين ، وهي « الكسرة » ، فصارت مكسورة ، فإن كان الحرف الثالث من اللفظ الذي زيدت فيه مضموما ضما لازما وجب ضمها ، كما في نحو : « أُسْجُدْ » و «أُنْطُلِقَ بِزَيْد » و «أُسْتُخْرِجَ » ، وإنما وجب ضمها ـ حينئذ ـ كراهية الخروج من كسرة إلى ضمة ، لأنه خروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه ، ليس بينهما إلا حرف ساكن ، وهو حاجز غير حصين .

وإذا كانت زيادة « همزة الوصل » مع « لام التعريف » ، وميمه ، وفي « آيْمُنِ» القسم ، فإنها تكون مفتوحة ، أما كونها مفتوحة مع لام التعريف وميمه فلأن كلا منهما حرف ، فاقتضى ذلك أن اجعل حركتها معهما فتحة لتخالف حركتها في الأسماء والأفعال ، وأما كونها مفتوحة مع « آيْمُنٍ » في القسم وهو اسم ، فلأنه غير متمكن ، إذ أنه لا يستعمل إلا في القسم وحده ، فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فتحت همزته تشبيها لها بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف ، وحكى يونس : «آيْمُنُ اللهِ » و « أَيْمُ الله » بالكسر على الأصل [٢] .

---

(١) انظر : شرح المفصل ٩/ ١١٩ , ١٢٠، والكشف ١/ ٧٤، والإتحاف : ص ٤٥ , ٤٩.

(٢) انظر ـ في ذلك ـ سر صناعة الإعراب ، لابن جنى ١/ ١١٦ , ١١٧ ، واللباب ، للعكبرى =

من ذلك ندرك أن « همزة الوصل » إما أن تكون مكسورة ـ وهو الأصل فيها والغالب ـ وإما أن تكون مضمومة ، وإما أن تكون مفتوحة ، فإن كانت مكسورة أو مضمومة فقد أجمع النحويون والقراء على وجوب التخفيف بحذفها إذا التقت مع « همزة الاستفهام » ، وذلك لوقوعها في الدرج بعد همزة الاستفهام ، وهي مفتوحة ، وحينئذ لا يلتبس الاستفهام بالخبر ، فحذف « همزة الوصل » المكسورة كما في نحو : «أَنْشَرَحَ صَدْرُكَ ؟»،وكما في قول الله ـ تعالى ـ:﴿ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌ ﴾ (١) وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾ (٢) ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ (٣) ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ (٤) وقد اتفق القراء على ما قضى به النحويون من حذف « همزة الوصل » ، فحذفت في الآيات المذكورة للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام ، إذ إن ذلك لم يؤد إلى لبس ، لكون همزة الاستفهام مفتوحة ، وهمزة الوصل مكسورة ، والأصل : «أَٱفْتَرَى» ، و « أَٱصْطَفَى » و « أَٱتَّخَذْنَاهُمْ » و « أَٱسْتَغْفَرْتَ » (٥).

فإن كان التقاء « همزة الاستفهام » مع « همزة الوصل » المضمومة فإن ذلك لم يرد له ذكر في القرآن الكريم ، ويمثل له بنحو : « أَنْطُلِقَ بِزَيْدٍ ؟ » و « أَضْطُرَّ الرَّجُلُ ؟ » و « أَسْتُسْلِمَ الْعَدُوُّ » ، والأصل : « أَ اُنْطُلِقَ » و «أَاُضْطُرَّ» و « أَاُسْتُسْلِمَ » ، فحذفت « همزة الوصل » لوقوعها في الدرج ، ولعدم اللبس بحذفها ، إذ إنها مضمومة ، وهمزة الاستفهام مفتوحة (٦) .

أما إذا كانت « همزة الوصل » الملتقية مع « همزة الاستفهام » مفتوحة ، أي

=٢/ ١٩٢ ,١٩٣ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩/ ١٣٧، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٥ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٦١-٢٦٥.

(١) سورة سبأ : من الآية ٨.

(٢) سورة الصافات : الآية ١٥٣.

(٣) سورة ص : الآية ٦٣.

(٤) سورة المنافقون : من الآية ٦.

(٥) انظر : شرح المفصل ٩/ ١٣٨ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٦ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٦٨, ٢٦٩ .

(٦) انظر : شرح المفصل ٩/ ١٣٨، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٦، وشرح الشافية ٢/ ٢٦٨, ٢٦٩.

: همزة «آلْ» و « أَمْ » ـ في لغة حمير ـ و « أَيْمُنٌ ـ و ـ أَيْمُ اللهِ » ، فإن التخفيف ـ حينئذ ـ لا يكون بحذف همزة الوصل ، رغم وقوعها في الدرج ، لأن حذفها يؤدى إلى التباس الاستفهام بالخبر ، وإنما اتفق النحويون والقراء على أن تخفيفها يكون بوجه من وجهين [١] :

(أحدهما) ـ وهو الأفصح والأرجح ـ : إبدالهما « ألفاً » لكونها مدا مجانسا لحركة همزة الاستفهام ، وليصح الجمع بينهما وبين ساكن بعدها ، نحو : « آلْحَسَنُ عِنْدَكَ ؟» و « آيْمُنُ اللهِ يَمِينُكَ » [٢] ، وقيل : إن أبا على الفارسي وجماعة اقتصروا على هذا الوجه ، قاله الخضراوى [٣] .

(الوجه الآخر) تسهيلها بين بين ، بحيث يُنْطَقُ بها بين الهمزة و « الألف » مع القصر ، وهذا الوجه ـ وإن كان مرجوحا ـ هو القياس ، لأن الإبدال شأن الهمزة الساكنة [٤].

ومن تسهيلها قول الشاعر :

أَآلْحَقُّ إِنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ ❊❊❊ أَوانْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ [٥]

حيث سهلت « همزة الوصل » في قوله : « آلْحَقُّ » بجعلها بين الهمزة والألف ، مع القصر ، ومنه قول الآخر :

أَآلْخَيْرُ الَّذِى أَبْتَغِيهِ ❊❊❊ أَمِ الشَّرُّ الَّذِى هُوَ يَبْتَغِينِى [٦]

---

(١) انظر : شرح المفصل ٩/ ١٣٨، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٦، وشرح الشافية ٢/ ٢٦٨.

(٢) انظر : اللباب ٢/ ١٩٥، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٦.

(٣) انظر : شرح التصريح ٢/ ٣٦٦.

(٤) انظر : شرح التصريح ٢/ ٣٦٦ ، وحاشية الصبان ٤/ ٣٨٩.

(٥) هذا البيت من البحر الطويل ، وهو لعمر بن أبى ربيعة في ديوانه : ص ١٣٣ ، والأغاني ١/ ١٢٧ ، والكتاب ٣/ ١٣٦ (هارون) ، والشاهد فيه قول : «أَآلْحَقُّ » حيث نطق بهمزة « آلْ» بعد همزة الاستفهام مسهلة بين الهمزة والألف مع القصر بعد « همزة الاستفهام » .

(٦) هذا البيت من البحر الوافر ، وهو للمثقب العبدى في ديوانه : ص ٢٦٣، وخزانة الأدب ٦/ ٣٧ ، والشعر والشعراء ١/ ٤٠٣ ، والشاهد فيه قوله : « أَآلْخَيْرُ » ، حيث سهل الشاعر همزة « آلْ» بين الهمزة والألف مع القصر .

حيث سهلت « همزة الوصل » في قوله : « آلْخَيْرُ » بالنطق بها بين الهمزة والألف مع القصر .

هذا... وقد ورد التقاء «همزة الاستفهام»مع همزة الوصل المفتوحة في القرآن الكريم في قول الله ـ تعالى ـ:﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [١]،وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [٢] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ [٣] وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [٤] ، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [٥] .

فقد قرأ القراء : «آلذَّكَرَيْنِ » و « آلآنَ » و «آللَّهُ » بالوجهين المذكورين ، حيث ذهب كثير منهم إلى إبدال همزة الوصل « ألفا » خالصة مع المد للساكن ، وجعلوه لازما ، ومنهم من رآه جائزا ، وذهب آخرون إلى تسهيلها بجعلها بين الهمزة و « الألف » ، قياسا على سائر الهمزات المتحركات بالفتح ، الملتقية مع «همزة الاستفهام »[٦]

والله أعلم

(١) سورة النعام من الآية ١٤٣ ، والآية ١٤٤.
(٢) سورة يونس : من الآية ٥١.
(٣) سورة يونس : من الآية ٩١.
(٤) سورة يونس : من الآية ٥٩.
(٥) سورة النمل : من الآية ٥٩.
(٦) انظر : النشر ١/٣٧٧ ، والإتحاف : ص ٥٠.